Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام

Theory of Democratic Peace: A Mechanism for Establishing Sustainable Peace

مبروك ساحلي Mabrouk sahli
جامعة أم البواقي University of Oum El Bouaghi
sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الاستلام : 2019-12-13 تاريخ القبول : 2020-06-10

الملخص:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة توقيع عدد من اتفاقيات السلام يفوق ما تم التوقيع عليه في أية فترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزامن ذلك مع انتشار الأنظمة الديمقراطية (أو ما يسمى بالموجة الثالثة للديمقراطية حسب تعبير صمويل هنتغتون)، ونحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى نظرية السلام الديمقراطي بإعتبارها آلية لتحقيق السلام المستدام سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، والإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير نظرية السلام الديمقراطي في تحقيق السلام المستدام؟ من خلال ثلاثة محاور أساسية تضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للدراسة (السلام الديمقراطي والسلام المستدام)، كما تناول المحور الثاني العلاقة بين المتغيرين، أما المحور الثالث فحاولنا من خلاله تقييم نظرية السلام الديمقراطي في تحقيق السلام المستدام.

الكلمات المفتاحية: السلام/الستدام/ الديمقراطية/ الأمن.

Abstract :

The post-Cold War era witnessed the signing of a number of peace agreements that were more than ever signed since the end of the Second World War. This coincided with the spread of democratic regimes (the so-called third wave of democracy, Samuel Huntington) Turning to the theory of democratic peace as a mechanism for achieving sustainable peace both at the international level and at the national level, and to answer the following problem: How influential is the theory of democratic peace in achieving sustainable peace? The first axis deals with the conceptual framework of the study (democratic peace and sustainable peace). The second axis deals with the relationship between the two variables. The third axis is the attempt to evaluate the theory of democratic peace in achieving sustainable peace.

Keywords: Peace /Sustainability / Democracy / Security/

مقدمة:

شكل مقترح السلام الديمقراطي الأطروحة الأكثر قبولا بين منظري العلاقات الدولية، حيث ركز الجيل الأول من أبحاث السلام الديمقراطي على إثبات متانة النموذج المرصود حول كيف يمكن إثبات السلام الديمقراطي من الناحية التجريبية؟ أما الجيل الثاني فركز البحث على إيجاد تفسير مقنع للسجل التجريبي لماذا يوجد السلام الديمقراطي؟ كما لاحظ العديد من المراقبين في ذلك الوقت، أنه لا يزال الافتقار إلى الجانب التجريبي ذي مصداقية يمكن أن يفسر عنصري الاكتشاف المزدوج لظاهرة السلام الديمقراطي. في حين ركز الجيل الثالث من الدراسات بتوسيع برنامج البحث والتحقيق في تفسيرات بديلة. أدخلت هذه الأعمال مناهج جديدة واستقصت أسئلة جوهرية تم التغاضي عنها في الأعمال السابقة، مثل تورط الديمقراطيات في الحرب - "الجانب السلبي" للسلام الديمقراطي - بما في ذلك التباين الكبير في تورط الديمقراطيات المعاصرة في الصراع.

أهمية الدارسة: تعد الدراسات التي اهتمت بنظرية السلام الديمقراطي والسلام المستدام ثورة حقيقية في حقل السياسة الدولية، يعضدها في ذلك بناء نظري متماسك، وخلفية تجريبية مقنعة، وهو ما جعل النقاش العام يتحول فجأة من السؤال الواقعي " لماذا الحرب"؟ إلى مشروع طموح " كيف نحقق السلام المستدام؟ وصار بذلك شكل

النظام السياسي في أي دولة عاملا مركزيا يحدد سياستها الخارجية، والتنبؤ بأشكال تصرفها المحتملة.إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (السلام الديمقراطي و السلام المستدام) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة التي يفترض أن تتميز بها "الديمقراطية " كمفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية السلام المستدام؛ فهو من ناحية تعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها، و بالتالي تعد متغيرا مستقلا عنها. من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في إبراز دور السلام الديمقراطي من خلال آليات التي يتيحها في تحقيق السلام المستدام.

أهداف الدراسة:إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد و تحليل مفهوم السلام الديمقراطي ومفهوم السلام المستدام، والعلاقة بين المفهومين . بالإضافة إلى إبراز تقييم نظرية السلام الديمقراطي في تحقيق السلام المستدام.

إشكالية الدراسة:يقوم مبدأ السلام الديمقراطي على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها استنادا على التاريخ الذي لم يشهد أي حرب بين دولتين ديمقراطيتين، واستنادا إلى منطق الديمقراطية ذاته الذي يعقد عملية صنع القرار مما يساهم في تحقيق السلام المستدام. انطلاقا من ذلك تسعى الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: هل يعد إنتشار الأنظمة الديمقراطية القائمة على انتخابات حرة ومنتظمة عامل في تحقيق السلام المستدام؟

منهجية الدراسة: إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل من خلال جمع المعلومات والمعطيات عن متغيرات الدراسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية.

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة وفق الخطة التالية:

مقدمة

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة(مفهوم السلام الديمقراطي/ السلام المستدام)

ثانيا: العلاقة بين الديمقراطية والسلام المستدام

ثالثا: تقييم نظرية السلام الديمقراطي في تحقيق السلام المستدام

الخاتمة

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة(مفهوم السلام الديمقراطي/ السلام المستدام)

يرى فوكوياما أن الديمقراطية لا تؤمن الازدهار المادي فقط، بل تنمي الأفكار والقيم المتجانسة أيضا وتُضعف اصطدام الإيديولوجيات بين الدول، لذا فهي تقلل خطر الصراعات بين الدول أو التهديد بالحرب بينها، وتسعى إلى تحقيق السلام المستدام.[1]

1- مفهوم السلام الديمقراطي: إن المصدر الكلاسيكي الذي يستشهد به في أغلب الأحيان لفكرة أن الديمقراطية قوة مهمة من أجل السلام هو مقال إيمانويل كانت 1795 بعنوان، "السلام الدائم" وفقا له، أن هذا السلام لن يحدث إلا عندما يكون للدول دساتير مدنية تنشئ بموجبها جمهوريات يحترم فيها الملكية الخاصة، و المساواة القانونية بين المواطنين، والفصل بين السلطات وفقا لحكومة تمثيلية[2]. عادت هذه الفكرة إلى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى في أراء الرئيس الأمريكي ويلسون Woodrow Wilson، الذي أكد أن فكرة السلام تعتمد قبل كل شيء على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض[3].

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل: بروس راست (Bruce Russet) ومايكل دويل(Michael Doyle) الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة.

ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الدياليكتيكي على أنه:"قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف."[4]

وفي مقالة " ما يكل دويل 1983": كانط، والإرث الليبرالي، والشؤون الخارجية، التي رأى بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها البعض. ويستدل دويل لدعم حجته بغياب الحرب بين الدول الليبرالية سواء كانت متاخمة أم لا ، طيلة 200 عام تقريبا قد يكون له أهمية [5]. وأن الديمقراطية هي التفسير الصحيح للسلام.[6]

وفي فترة قريبة، كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط، أما في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية فالصورة مختلفة، نتيجة للطبيعة غير الديمقراطية للأطراف غير الليبرالية، بما يؤدي إلى تولد النزاعات بين هذه الأطراف والدول الليبرالية [7]. وأشارت عدة دراسات إلى وجود صلة قوية بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية، و هي علاقة مركبة لأنها ببساطة هي علاقة بين ظاهرتين كل منهما ظاهرة مركبة. وذلك رغم ما تحقق أي منهما يساعد على تحقيق الآخر. وبمعنى آخر فإن التنمية لا تتحقق في غياب الديمقراطية كما أن فشل الديمقراطية لا بد وان يقود إلى تهديد التنمية. إن كلا من التنمية

والديمقراطية هو شرط لوجود الآخر، وبالتالي فإن الصلة بين المفهومين والظاهرتين تصاغ في ضوء العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل إثرها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. [8]

و تندرج تفسيرات السلام الديمقراطي عادة في فئة واحدة أو مزيج من ثلاث فئات رئيسية: [9]

- تضع المؤسسات الديمقراطية قيودا على قدرة القادة لمحاربة الديمقراطيات الأخرى، أو ببساطة يجعلونهم يترددون في اختيار الحرب؛

- القواعد المشتركة بين الدول الديمقراطية تجعلهم ينظرون إلى بعضهم البعض على أنهم مسالمون وغير مهددون؛

- تميل الديمقراطية إلى تعزيز الترابط الاقتصادي، مما يقلل احتمال الحرب.

2- السلام المستدام: يمكن القول أن الملامح الأولى لهذا المفهوم قد بدأت مع نقاط ويلسون الأربع عشرة، التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها.[10] ويمكن إرجاع الأساس المفاهيمي للحفاظ على السلام إلى يوهان عمل جالتونج حول مفهومه "السلام الإيجابي". الذي يتطلب بناء وتعزيز العوامل التي تعزز السلام. من بين هذه العوامل هي تلك التي تمكن "السلام اليومي" مثل التضامن والرحمة بين مختلف الأعراق و المجموعات، والعوامل النظامية، مثل: التوزيع العادل للموارد، والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد، التسامح مع التنوع واحترام حقوق الآخرين، والأمن من الأذى الجسدي، والحصول على الغذاء ومياه الشرب النظيفة. [11]

ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه، ففي تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي المعنون خطة للسلام الصادر عام 1992، بأنه: "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع". [12] في حين أنه ثمة اختلافا على الصعيد الدولي في أسس وطبيعة مفهوم السلام المستدام وفقا للجهة التي تتناول هذا الموضوع، ففي الولايات المتحدة الأمريكية حذر في السنوات الأخيرة مراقبو الدفاع والسياسات الخارجية الأمريكية من أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية أصبحت قديمة أو غير قابلة للاستمرار. على أساس أن التهديدات المحلية والدولية التي تواجه الولايات المتحدة قد تغيرت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة، و أن السياسات الدفاعية والخارجية (والأفكار والمؤسسات الأساسية التي تدعمها) لم تتغير، وبالتالي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة صياغة إستراتيجية تمكنها من الحفاظ على مكانتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لعقود قادمة. [13]

فالسلام المستدام وفق المنظور الأمريكي هو إعادة التفكير الواضح في الأمن القومي الذي يقدم مفاهيم الأمن الجماعي والإنساني وإعادة التوازن بين الوسائل والغايات. عن طريق الأدوات الثلاث: السياسة الخارجية، الدفاع والدبلوماسية، والتنمية.[14]

في حين يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهداف التنمية المستدامة كآلية لتحقيق السلام المستدام، عن طريق العمل على منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وتيسير اللجوء إلى القضاء والعدالة الانتقالية، والمساءلة، والحكم الراشد والديمقراطية، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[15]

فالسلام المستدام هو ضمان لعقود قادمة منع أسباب نشوء النزاعات مع التوفير الظروف الملائمة، والتركيز على الاستراتيجيات الوقائية بدلاً من الاستراتيجيات التفاعلية واستكشاف بدائل للعمل العسكري لإدارة النزاعات وحلها.

ثانيا: العلاقة بين الديمقراطية والسلام المستدام

يتفق غالبية الباحثين على مقولة أن النظم الديمقراطية أكثر ميلا للسلام المستدام، لأنها محكومة بضوابط توفيقية تمنعها من استعمال القوة ضد الدول التي تعتنق نفس المبادئ وتسعى إلى التعاون معها[16]، لأن الديمقراطية في رأي كيسنجر تميل لحل خلافاتها بإستعمال المنطق وليس بالقوة والحرب.[17]

وتوضح دراسات الأزمة الدولية خلال العقدين الماضيين ، Normative Modelتصارع نوعين من النماذج هما النموذج المعياري ، وكلاهما يتفقان على صعوبة بل Structural Modelوالنموذج البنائي استحالة محاربة الديمقراطيات لبعضها البعض، فبينما يقوم النموذج المعياري على أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض لأن معايير التوفيق والتعاون تسبق العنف بينها، يقوم النموذج البنائي على أن عملية التعبئة السياسية الديمقراطية تضع عراقيل مؤسسة كثيرة تمنع قادة هذه الدول من ممارسة العنف، كما أن دولة المؤسسات تساعد في تشكيل مؤسسات فوق الدولة لحل خلافاتها.[18]

كما تناول البحث المعاصر الترابط بين السلام المستدام والديمقراطية فقد ظهر أولا من خلال دراسة قام بها مؤرخ الحروب

كوينسي رايت 1942، بعد إجراء مقارنة بين عدة دول ديمقراطية وعدد من النزاعات. [19]

وفي عام 1964 صدرت دراسة للباحث بابست بعنوان:" الحكومات المنتخبة: قوة السلام" مستندا في دراسته على قائمة كوينسي رايت للحروب. وقد وجد في القائمة أن 116 حربا كبرى خلال هذه الفترة 1789 إلى 1941، شملت (438) بلدا مشاركا. إن تحليل هذه القائمة حسب بابست لا يشير إلى نشوب الحرب بين الأمم المعتمدة على الحكومات المنتخبة. [20]

وفي دراسة أخرى لروميل 1979 بإسم فهم الصراع والحرب المؤلف من خمسة مجلدات (1975-1981). تناولت المجلدات الثلاثة الأولى من هذا العمل الأسس النظرية لـ 54 مقترحا، 33 منها يركز تحديدا على أسباب وظروف النزاع. فتوصل إلى استنتاج بأن النظم الليبرالية ينبذون العنف بشكل متبادل. [21]

هذا التطور يؤشر على أن الإتجاه العام في تاريخ البشرية يتجه نحو الإنتشار وتعميم الأنظمة الديمقراطية، وتأسيس نظام متجانس إيديولوجيا لأن الديمقراطية في رأيه سوف تمكن الدول حديثة العهد من تنمية وتحديث نظمها ومؤسساتها، وهي عملية تجعل من الدول تتصرف كفاعل عقلاني في رسم سياستها الأمر الذي يفعل التعاون والتكامل فيما بينها، فالإتحاد الأوروبي تطور من مجموعة صغيرة للصلب والحديد مطلع الخمسينيات القرن العشرين إلى وحدة أوروبية بفضل الديمقراطية، حيث لم تتمكن الدول الأوروبية التي كانت مسيرتها الديمقراطية قد تعثرت لأسباب اجتماعية وتاريخية، مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، من الإنضمام إلى قافلة الوحدة الأوروبية إلا بعد تثبيت دعائم الديمقراطية فيها، ولم تقبل تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة بينها غياب الديمقراطية وتحكم الجيش في النظام السياسي. [22]

من ناحية أخرى، يؤدي تميز طبيعة العملية السياسية في النظام الديمقراطي عنها في النظام التسلطي إلى إختلاف طبيعة العملية السياسية الخارجية في كل من النظامين، فقد وجد بعض الباحثين أن النظم الديمقراطية أقل ميلا من النظم التسلطية إلى استعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، كما أنها أكثر ميلا من النظم التسلطية في اللجوء إلى التنظيمات الدولية بصفة عامة، والقضاء والتحكيم الدوليين بصفة خاصة كأداة لتسوية منازعاتها الدولي[23]، ويرجع ذلك إلى عاملين هما: [24]

– طبيعة العملية الديمقراطية التي تدور حول التوفيق بين مختلف التيارات وقبول الحلول الوسط.

– طبيعة النظم تتميز بالتعدد السياسي، ومحدودية فترة ولاية القائد السياسي، ومن ثم فإن القائد السياسي كثيرا ما يتردد في استعمال الإدارة العسكرية أو السلوك الصراعي لتفادي تأثير ذلك على التوازن الداخلي أو شعبيته.

وقد أرجع باحثون آخرون تأثير الديمقراطية على السلام المستدام إلى مجموعة متنوعة من المتغيرات، فحسب كليفتون مورغان Clifton Morgan و سالي كامبل Sally Campbell يؤدي التوافق المؤسسي بين الدول الديمقراطية إلى تأثير التقارب في التوقعات بشأن آليات فض النزاعات بينها. وأشار جون أوين إلى دور الرأي العام في الضغط على الحكومات الديمقراطية من أجل تبني سياسات سلمية تجاه بعضها البعض. كما أشار دويل إلى أن تأثير ديمقراطية السوق كفيل بخلق سلام منفصل بين الدول الديمقراطية. [25]

كما يتميز السلوك الخارجي للنظم الديمقراطية بالتجزؤ، ويقصد بذلك أن التغير الذي يطرأ على جزء معين لا يمتد بضرورة إلى كل الأجزاء الأخرى، فتوتر العلاقات بين نظامين الديمقراطيين في مجال معين لا يؤدي إلى توتر علاقاتهما في المجالات الأخرى لتلك العلاقة، فبينما يؤدي توتر العلاقات بين نظامين تسلطين في مجال معين إلى توتر علاقتهما في معظم المجالات الأخرى (توتر العلاقة بين الجزائر ومصر بسبب أحداث كرة القدم في القاهرة 2009، حيث أدت إلى قطع العلاقة بين البلدين في جميع المجالات)، كما شهدت المنطقة العربية عديدا من النزاعات الحدودية فيما بين الدول العربية سواء في منطقة الخليج(النزاع اليمني- السعودي، النزاع السعودي- القطري، النزاع القطري- البحريني، النزاع السعودي - الكويتي، النزاع اليمني- العماني، النزاع العراق- الكويتي)[26] أزمة الخليجية 2017، أو في منطقة المغرب العربي(الجزائر- المغرب، قضية الصحراء الغربية) وتتميز الصراعات العربية العربية بتداخل مشكلاتها وتشابكها، فإن من المألوف أن يمتد النزاع من المستوى السياسي إلى الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى:[27]

– ان النظم الديمقراطية أكثر ميلا إلى حل منازعاتها سواء الداخلية أو الخارجية بالطرق السلمية، ومن ثم فإنه مع اشتراك النظم الديمقراطية في تلك القيمة السياسية فإنها لا تشعر بأنها تهدد بعضها البعض.

– وفي حالة حدوث نزاع بين الدول الديمقراطية، فإن حركية المؤسسات السياسية في الدولتين تبطئ من قدرتها على التعبئة القومية في اتجاه الحرب، وفي تلك الحالة تعمل الدولتان على انتهاز الوقت المتاح لحل النزاع بالطرق السلمية، وليس استغلالها(كما تفعل النظم التسلطية) لشن الحرب.

– تدخل النظم الديمقراطية عادة في شبكة من المعاملات الإقتصادية الحرة مع بعضها البعض مما يرفع من تكاليف الحرب بينها.

– كما تشير إن التفسير الأكثر إرضاء هو من نوع ثقافي، فوجود ثقافة التفاوض والتصالح الديمقراطية تعني أن المسؤولين الديمقراطيين هم أساسا قادرون على اتخاذ مواقف إيجابية في حوارهم مع الدول الديمقراطية الأخرى، فهم يتشاركون القيم نفسها، ولذلك يفضلون التفاوض على الحرب، ويتم حل الخلافات بين أبناء الدول الديمقراطية من خلال التسويات والمفاوضات بدلاً من النزاعات والإكراه وعندما تكون الدول الديمقراطية على خلاف على الصعيد الدولي تحاول أن تحل الأزمة بالطريقة نفسها، كما تتبادل الدول الديمقراطية الأدوار في محاولة للتوصل إلى التسويات والتنعّم بالسلام في ما بينها، ولا تثق الدول الديمقراطية بالدول غير الديمقراطية وتعاملها بعدائية لأنها لا تخضع لمعايير التسويات.

وقد أكدت نتائج الدراسات التي تناولت تجارب بلاد العالم النامي في مجال التحول الديمقراطي وتأثيرات ذلك التحول على الأمن الوطني لتلك البلدان، وعلى سبيل المثال فقد خلصت إحدى الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحول نحو الديمقراطية وتعزيز الأمن الوطني العربي إلى أهمية التحول نحو الديمقراطية في القضاء على بعض الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي، أو التخفيف من حدتها على الأقل، فعلى المستوى العربي العام يعد إضفاء الديمقراطية على المؤسسات العربية الجماعية ضرورة للقضاء المشكلات العربية – العربية التي من شأنها تهديد الأمن الوطني العربي عن طريق إتاحة الفرصة أمام تدخل الأطراف الإقليمية والدولية. وعلى سبيل الأقطار العربية يعد التحول نحو الديمقراطية أسلوبا ناجحا للقضاء على خطورة التفاوت في توزيع الدخل، واستيعاب القوى الجديدة الناتجة عن عملية إضفاء طابع الحداثة، وتقليل مخاطر عدم اندماج الأقليات وبعض القوى الرفض.[28]

أما على المستوى الوطني فتساهم الديمقراطية في تحقيق السلام المستدام الداخلي من خلال أن:[29]

- السمات الأساسية للديمقراطية ضرورية لضمان استدامة السلام، فالمشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، والمنافسة الانتخابية على رؤى إستراتيجية، ومحاسبة النخب الحاكمة من خلال البرلمان والمجتمع المدني ورقابة وسائل الإعلام، وإدارة المنافسة والصراع عبر الوسائل السلمية والحلول الوسطية، كما أطلق ويليام ديكسون على هذه الممارسة اسم تحديد المنافسة؛ كما أن اصطدام المصالح والقيم المشتركة في الديمقراطيات، يتم ذلك بوجود المعايير والإجراءات، أو بوضع مبادئ توجيهية في حدودها.

- تساهم الحكومة الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني والمجتمعي من حيث توفير السلع العامة مثل: التعليم والرعاية الصحية والتدريب على العمل وحماية البيئة وسيادة القانون ومحاربة الفقر والبطالة والمرض، وحماية الفئات الهشة.

كما تشير المعطيات الكمية المتوفرة حول مستوى الديمقراطية في العالم عام 2018 إلى أن حوالي نصف سكان العالم يعيشون تحت نظم "غير ديمقراطية"، كما يوضح الجدول رقم (1)، بينما نسبة السكان الذين يتمتعون بنظم ديمقراطية عالية هي 12% من دول العالم؛ مما يعني أن رحلة تحقيق الديمقراطية لا تزال طويلة.

نوع النظام	عدد الدول	النسبة من دول العالم %	النسبة من عدد السكان
ديمقراطية عالية	20	12.0	4.5
ديمقراطية نسبية	55	32.9	43.2
ديمقراطية هجينة	39	23.4	16.7
الأنظمة السلطوية	53	31.7	35.6

Source: The Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2018: Me too?Political participation, protest and democracy.**2019.P2.

وعند النظر في التوزيع الجغرافي للديمقراطية طبقًا للأقاليم حتى مطلع عام 2018 كما يوضح الجدول(2)، نجد أن المعدل العام للديمقراطية في العالم يتذبذب خلال الفترة من 2006-2018 مع ميل للتراجع قليلاً، وعند المقارنة بين الأقاليم السبعة في العالم، نجد أن المنطقة العربية هي أقل مناطق العالم ديمقراطية؛ إذ إن المعدل العام في العالم حتى نهاية العام 2018 هو 5.48 من 10، وقد حقق العالم العربي 3,54 من 10.

فقد كان لثورة الربيع العربي في أوائل عام 2010 تداعيات عميقة، ساهمت على إعادة تأكيد السلطة من قبل الأنظمة الاستبدادية أو المختلطة في جميع البلدان المتأثرة بإستثناء تونس (تونس)، كما أن عدم الإستقرار الذي طال أمده بالربيع العربي قد

جعل مواطني العديد من الدول يترددون في البحث عن تغيير سياسي جذري وزاد من الانفصال عن السياسة الرسمية. ومع ذلك، كما أنه يتم النظر إلى السياسة الانتخابية على نحو متزايد بعدم الثقة، حتى في البلدان القليلة في المنطقة التي تكون فيها الانتخابات ذات معنى إلى حد ما على الأقل.

كما تعرضت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصراعات أكثر تواترا وحدة مما يتعرض له أي جزء آخر في العالم على مدى الخمسين عاما الماضية. وفي المتوسط، شهدت بلدان هذه المنطقة نوعا من أنواع الحروب كل ثلاث سنوات. والآن، نادرا ما يمر يوم بدون تقارير إعلامية عن وقوع عنف أو معاناة بشرية واسعة النطاق أو تدمير كبير في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا.

وتنطوي هذه الصراعات على تكاليف بشرية واقتصادية ضخمة للبلدان المعنية مباشرة وللبلدان المجاورة لها. وقد شهدت ليبيا وسوريا واليمن تراجعات حادة في اقتصاداتها مصحوبة بزيادات حادة في التضخم بين عامي 2010 و2016. ولا يزال اقتصاد العراق هشا نتيجة الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014. وانتقلت الاشتباكات إلى بلدان أخرى، مما تسبب في مشاكل من المتوقع أن تستمر مثل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن استضافة اللاجئين. وقد أدى الصراع العنيف إلى تدهور الأوضاع في منطقة تواجه بالفعل قصورا هيكليا وانخفاض الاستثمار وتراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة، مما كان له أثر كبير على الاقتصادات المنتجة للنفط. [30]

الجدول 02: متوسط مؤشر الديمقراطية حسب المناطق في العالم 2006-2018

الأقاليم	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018
أسيا واستراليا	5.44	5.58	5.53	5.51	5.56	5.61	5.74	5.74	5.63	5.67
أوربا الشرقية	5.76	5.67	5.55	5.5	5.51	5.53	5.55	5.34	5.40	5.24

أمريكا اللاتينية	6.37	6.43	6.35	6.37	6.36	6.38	6.37	6.33	6.26	6.24
الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا	3.53	3.54	3.62	3.43	3.73	3.68	3.58	3.56	3.54	3.54
امريكا الشمالية	8.64	8.66	8.59	8.63	8.59	8.59	8.56	8.56	8.56	8.56
أوروبا الغربية	8.60	8.61	8.40	8.45	8.44	8.41	8.42	8.40	8.38	8.35
جنوب الصحراء الإفريقية	4.24	4.28	4.32	4.23	4.32	4.36	4.38	4.37	4.35	4.36
العالم	5.52	5.55	5.49	5.46	5.52	5.53	5.55	5.52	5.48	5.48

Source: The Economist Intelligence Unit,**OpCit**.P10.

الجدول 03: يوضح مؤشر السلام العالمي/ مؤشر الديمقراطية/ مؤشر الهشاشة

الدولة	مؤشر السلام العالمي		مؤشر الديمقراطية		مؤشر الهشاشة	
	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط
سوريا	163	3.60	166	1.43	4	111.4
العراق	160	3.425	114	3.06	11	102.2
الصومال	159	3.367	/	/	2	108.7
اليمن	158	3.305	158	1.95	3	112.7
ليبيا	157	3.262	154	2.19	25	94.6
السودان	153	3.155	155	2.15	7	108.7

- Institute for Economics & Peace. **Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World.**P 9.

- The Fund For Peace, **the Fragile States Index Annual Report 2018**,P7.

- The Economist Intelligence Unit.**Opcit**, P 32.

ولو حاولنا الربط بين مؤشر الديمقراطية ومؤشر السلام ومؤشر الهشاشة، نجد أن الدول التي ينعدم فيها السلام يسيطر فيها نظام استبدادي وتعاني الدولة الهشاشة كما هو موضح في الجدول رقم 03.

ثالثا: تقييم نظرية السلام الديمقراطي في تحقيق السلام المستدام

تركز حجج السلام الديمقراطي في الغالب على عدم وجود إحتمال الحرب بين الدول بين الديمقراطيات، إلا هذه الحجج تتجاهل الصراع في المستويات الدنيا من العنف، مثل: العمل السري ومستويات منخفضة من الصراع المسلح، بين الدول الديمقراطية. هذه الأمثلة لا تظهر أن الدول الديمقراطية على استعداد لاستخدام القوة ضد الديمقراطيات الأخرى. و يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تنخرط في العمل السري ضد المنافسين لها، بدلا من الصراع المباشر معهم. وهناك مشكلة أخرى عجزت نظرية السلام الديمقراطي في معالجتها وهي حروب الوكالة، التي تنشأ عندما تستخدم القوى المتحاربة أطرافا أخرى للقتال بدلا عنها بشكل مباشر خاصة أثناء الحرب الباردة.

فقد كرس العديد من المنظرين مجموعة كبيرة من الحقائق المضادة لتفنيد الفرضية الأساسية للنظرية. فمثلا: وجه هنري فابر Henry Farber وجون غوا Joanne نقدا لاذعا للنظرية مفاده أن السلام بين الديمقراطيات أثناء حقبة الحرب الباردة كان نتيجة المصالح المشتركة لهذه الدول في معارضة الشيوعية، وليس نتيجة الديمقراطية. وقد بين إدوارد مانسفيلد مع جون John Pevhouse أن التجارة هي سبب السلام وليس الديمقراطية.[31]

وهناك فريق أخر من الناقدين، وهم واقعيون في الغالب، ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ أن المسألة الجوهرية لم تتعلق فقط بقدرة الديمقراطية على تحقيق السلام، ولكن في جدوى السلام نفسه، ومن هؤلاء راندال شويلر Randall Schweller، الذي يحاجج بأن: "السلام والاستقرار ليس بالضرورة قيما جوهرية، ولا هما ضمن مكونات المصلحة القومية الأمريكية إن ذلك يعتمد على كيفية تقييمنا للوضع القائم". ويضيف:" يرى الواقعيون، تماما كالماركسيين، أن الحرب هي الميكانيزم الأساسي للتغير الدولي، وإذا قلنا أننا نريد عالما يسوده سلام دائم، فهذا يعني أننا نقترح أن تبقى الأشياء على ما هي عليه للأبد. ومثل هذا العالم لا يستحيل فقط تحقيقه، لأن التغيير أمر لا يمكن تجنبه، ولكنه أيضا عالم غير مرغوب فيه". [32]

وفي نفس الاتجاه تقريبا يذهب كل من كريستوفر لاين وجون ميرشهايمر ChristopherLayne and John Mearsheimer، فهما كواقعيين "هيكليين" يعتقدان أن أطروحة السلام الديمقراطي لا تزيد من كونها منتجا إحصائيا مضللا. ويحذران من أن قيام السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ الترويج للديمقراطية، سيقود إلى نمو خطير للاعتبار الذاتي لدى منافسي واشنطن المستقبليين، والى تدخلات عسكرية كارثية في الخارج، وربما إلى انهيار القوة الأمريكية في أخر المطاف. [33]

وقد ذكر مجموعة من الباحثين الأمريكيين في بحث لهم بعنوان " من السلام الديمقراطي إلى الحرب الديمقراطية"، ذكر هؤلاء الباحثون أن نظرية السلام الديمقراطي تحولت إلى نظرية الحرب الديمقراطية، وذلك أن الدول الديمقراطية أصبحت تحارب الدول الأخرى بزعم أنها تنشر السلام الديمقراطي، كما حدث ذلك مع العراق.[34]

كما أنه لو حسبنا عدد القتلى في الحرب العالمية الثانية فإن العدد بلغ 22.4 مليون عسكري و37.5 مليون مدني، علما بأن هذه الحرب كان بعض أطرافها ديمقراطيا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بل إن أدولف هتلر وصل بطريقة ديمقراطية. وهناك من يرى بأن الديمقراطية تؤجج النزاع الإثني: في عام 2011، هناك 32 نزاعا داخليا، بينها 25 نزاعا إثنيا أو دينًا، منها 10 دول تُصنّف على أنها ديمقراطية، وهي: تركيا، إسبانيا، روسيا، الفلبين، البيرو، المكسيك، ناميبيا، الهند، جورجيا، كولومبيا. ذلك يعني أن الديمقراطية تؤجج النزاعات الإثنية، وهو ما نلاحظه في ليبيا بعد التغيير، سوريا، العراق، اليمن... إلخ. [35]

كما يزعمون دعاة نظرية السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية تحل مشاكلها مع الآخرين من خلال الآليات الديمقراطية بخلاف الدول الديكتاتورية التي لا تمتلك تلك الآليات أصلا، هذا الادعاء غير صحيح، فالتاريخ يخبرنا بان الدول الديمقراطية تطبق معاييرها الديمقراطية في شانها المحلي فقط، أما في السياق الدولي فهي تتناسى المعايير الديمقراطية وتجنح إلى الحلول العسكرية عند تعرض مصالحها للخطر..

خاتمة: من خلال ما سبق نستنتج أن نظرية السلام الديمقراطي تساهم بقدر كبير في إرساء السلام المستدام على أساس أن الدول الديمقراطية لا تنظر إلى بعضها البعض باعتبار أنها تهديدات محتملة، فاحتمال التعاون والتحالف والتفاوض و المتجارة بين الدول

الديمقراطية أكبر مما هو بينها وبين الدول الأتوقراطية، وأنها أثبتت نفسها كأحد الاتجاهات الرائدة في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمكن عد مشروع السلام الدائم لكانت، ونظرية السلام الديمقراطي لمايكي دويل أهم الأطروحات الفكرية لمعالجة الصراع عن طريق إحلال السلام ضمن الرؤية الليبرالية؛

- تشكل الأنظمة الديمقراطية مؤسسة معياريا وهيكليا على أساس المنافسة المنظمة عبر الوسائل السلمية، وانه كلما زاد توجه الدول نحو الديمقراطية زاد ميولها نحو السلمية في علاقاتها الخارجية؛

- أن العلاقة بين الديمقراطية والسلام المستدام ليست علاقة آلية، بل هناك متغيرات وسيطة تشكّل مستوى الترابط بين المتغيرين، مثل: مستوى الثروة في المجتمع، أو معدل الإنفاق الدفاعي أو الثقافة الاجتماعية.. إلخ.

- ضرورة اعتبار العنف البنيوي جزءًا من العنف؛ وهو ما يجعل الدول الديمقراطية أكثر مسؤولية عن ظاهرة عدم الاستقرار الدولي. وقد دلت المؤشرات على أن المسؤولية الدولية في عدم الاستقرار الدولي، لاسيما على المستوى الداخلي، تتوزع بين الدول على النحو التالي:

- الدول الديمقراطية هي الأكثر مسؤولية عن خلق الظروف التمهيدية للعنف، مثل: بيع الأسلحة، الإنفاق الدفاعي، تهريب الأسلحة، تشجيع النزاعات الانفصالية، الضغط على القطاع العام، دوامة الديون، انتشار قواعدها العسكرية... إلخ.

- تتحمل الأنظمة السياسية الديكتاتورية مسؤولية الحروب المباشرة في أغلب الأحيان.

قائمة المراجع:

- تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.

- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**.عمان: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

- حسن بكر أحمد، **إدارة الازمات السياسية الدولية بين النظرية والتطبيق**. مصر: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007.

- سيد محمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة، 1989.

- ماسيموتوماسولي محررا، **الديمقراطية والتنمية دور الأمم المتحدة**. نيويورك: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

- نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، الدوحة: مؤسسة الوعي للدراسات والأبحاث، 2016.

- أمل ياحي، خولة محي الدين يوسف، **دور الأمم المتحدة في بناء السلام**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد03، 2011.

- جمال منصر، **بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد23، جوان 2015.

- عبد الله هوادف، **هل تحقق الديمقراطية السلام مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 17، 2012.

- علاء عبد الحفيظ محمد، **تأثير التحول الديمقراطي في الدول النامية على السلام الدولي**، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 15، جانفي 2011.

- فيل دي إيموسغايل، بيير وبيورن روثر، **تكلفة الصراع**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54، العدد4، ديسمبر 2017

- مصطفى علوي، **الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق**، مجلة النهضة،العدد 05، 2000.

- وليد عبد الحي، **علاقة ملتبسة: الديمقراطية والسلام في النظام الدولي**.مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

- محمد، القطاطشة، **التنمية السياسية كأحد عوامل التنمية المستدامة**، ورقة قدمت إلى المؤتمر الوطني للتنمية السياسية والمرأة الاردنية: مرتكزات وأليات الممارسة، 03-07-2004، الجامعة الهاشمية، الاردن.

- الامم المتحدة، **استعراض هيكل الامم المتحدة لبناء السلام** رقم 262/70، 2016/05/12.

- هنري كيسنجر، القيم الديمقراطية والسياسة الخارجية. **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 9268، الثلاثاء 13 أفريل 2004.

-Jeremi Suri , BenjaminValentino, **Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy**, United Kingdom : Oxford University Press. 2016.

-Kissinger Henry, **Diplomacy.** New York: Simon & Schuster, 1994.

-Loyd Jensen,**Explaning Foreign policy**. N.J: Prentice – hall, Englewood Cliffs, 1982.

- Michael Sullivan, **International Relation: Theories and Evidence**. N.J: Prentice – hall, Englewood Cliffs,1976.

James Lee Ray, **Does Democracy Cause Peace**? Annual - Review of Political Science .N1, June 1998.

Michael Doyle , Kant, **liberal legacies and foreign affairs**. - Philosophy and Public Affairs. Vol 12,N 03, Sum1983.

- Michael Doyle, **Liberalism and World Politics**, The American Political Science Review. Vol 80.N 04, Dec 1986.

-Institute for Economics & Peace. **Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World, 2018.**

- The Economist Intelligence Unit**, Democracy Index 2018: Me too? Political participation, protest and democracy, 2019**.

The Fund For Peace, **the Fragile States Index Annual Report 2018.**

-Center for American Progress , **Sustainable Security 101 ; Why We Need a New Security Paradigm**. 13/02/2019

https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/ issues/2009/08/pdf/ss101.

-Rand, **The Democratic peace Ide** . 15/02/2019. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/MR1346/MR1346.appc.pdf

-The Intrnational Peace Institute, **Sustaining Peace: What Does It Mean in Practice?** April 2017. 14/02/2019

https://www.ipinst.org/2017/04/sustaining-peace-in-practice

هوامش:

([1])- تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2013، ص 149.

([2])-James Lee Ray, Does Democracy Cause Peace? **Annual Review of Political Science** . 1, June 1998, P28.

([3])- Kissinger Henry, **Diplomacy,** Simon & Schuster, New York, 1994, P44.

([4])- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 63.

([5])-Michael Doyle, Kant, liberal legacies and foreign affairs. **Philosophy and Public Affairs.** 12. 03, Sum1983, P 222.

([6])- Michael, Doyle, Liberalism and World Politics, The **American Political Science Review.** 80, Dec 1986, P1156.

([7])- جهاد عودة، المرجع السابق، ص63.

([8])- مصطفى علوي، الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق، **مجلة النهضة**.العدد05، 2000، ص 81.

([9])- Rand, **The Democratic peace Ide** . 2009, P149. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/MR1346/MR1346.appc.pdf

([10])- جمال منصر، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد23، جوان 2015، ص380.

([11])- The Intrnational Peace Institute, **Sustaining Peace: What Does It Mean in Practice?** April 2017, P02.

https://www.ipinst.org/2017/04/sustaining-peace-in-practice

([12])- أمل ياحي، خولة محي الدين يوسف، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م27، العدد03، 2011، ص 490.

([13])- Jeremi Suri , Benjamin Valentino, **Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy**, United Kingdom : Oxford University Press, 2016, PP9-10.

([14])-Center for American Progress, **Sustainable Security 101 ; Why We Need a New Security Paradigm**. 2009, P01.

https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/ issues /2009/ 08/ pdf / ss 101.

([15])-الأمم المتحدة. **استعراض هيكل الامم المتحدة لبناء السلام** رقم 262/70 بتاريخ: 2016/05/12، ص03.

([16])- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة، القاهرة، 1989، ص 246.

([17])-هنري كيسنجر، القيم الديمقراطية والسياسة الخارجية. **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 9268، الثلاثاء 13 أفريل 2004.

([18])- حسن بكر أحمد، **إدارة الأزمات السياسية الدولية بين النظرية والتطبيق**، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مصر، 2007، ص ص 194-195.

([19])- عبد الله هوادف، هل تحقق الديمقراطية السلام مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد17، 2012،ص145.

([20])- سيد محمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية،عمان، 2014، ص103.

([21])-James Lee Ray,**Opcit**, P29.

(22)- محمد القطاطشة، **التنمية السياسية كأحد عوامل التنمية المستدامة**، ورقة قدمت إلى المؤتمر الوطني للتنمية السياسية والمرأة الاردنية: مرتكزات وأليات الممارسة، 03-07-2004، الجامعة الهاشمية، الاردن، ص50.

([23])-Loyd Jensen, **Explaning Foreign policy**. N.J: Prentice – hall, Englewood Cliffs,1982, P114.

([24])- Michael,Sullivan, **International Relation: Theories and Evidence**. N.J: Prentice – hall, Englewood Cliffs,1976, P120.

([25])- سيد محمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص107.

([26])- علي الدين، هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص ص 185-200.

([27])- محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 239- 240.

([28])- علاء عبد الحفيظ محمد، تأثير التحول الديمقراطي في الدول النامية على السلام الدولي، **مجلة الدراسات المستقبلية**،العدد15،جانفي 2011، ص14.

([29])- ماسيموتوماسولي محررا،**الديمقراطية والتنمية دور الأمم المتحدة**، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص21.

(30)- فيل دي إيموسغايل، بيير وبيورن روثر، تكلفة الصراع، **مجلة التمويل والتنمية**، مجلد 54، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 20.

([31])- سيد محمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص 114.

([32])- عبد الله هوادف، **المرجع السابق**، ص 156.

([33])- **المرجع نفسه**، ص156.

(34)- نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، مؤسسة الوعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2016، ص180.

(35)- وليد عبد الحي، **علاقة ملتبسة: الديمقراطية والسلام في النظام الدولي**.مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص5.